

الموظفين ، منسقاً رفيع المستوى لشؤون تحسين مركز المرأة في تلك المؤسسة :

٢ - يوصي جميع المؤسسات بأن تعتمد برامج خطط وعمل محددة بين فيها التدابير التي ينبغي اتخاذها بغية تحسين مركز المرأة في أماناتها :

٣ - يوصي أيضاً الأمين العام باتخاذ التدابير الالزمة للتأكد من أن ما يطبق حالياً من قيود مالية وتحفيض في النفقات ليست له آثار سلبية غير متناسبة بالنسبة للمرأة :

٤ - يوصي كذلك كل المؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة باتخاذ التدابير لضمان زيادة النسبة المخصصة للمرأة في وظائف الفئة الفنية وما فوقها ، وبصفة خاصة على المستويات العليا . وفقاً للفقرة ٣٥٨ من استراتيجيات نيروبي التعليمية للنهوض بالمرأة ، وقرار الجمعية العامة رقم ٤٠/٢٥٨ باه المؤرخ في ١٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٥ ، ولل الفقرة ٨ من قرار الجمعية العامة رقم ٤١/١١١ المؤرخ في ٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٦ :

٥ - يطلب إلى الأمين العام ، بصفته رئيساً للجنة التنسيق الإدارية ، أن يقدم إلى لجنة مركز المرأة تقريراً كل سنتين ، في السنوات الزوجية ، وفي حدود الموارد الموجودة ، عن التقدم الذي أحرزته مؤسسات منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بتحسين مستويات تعين النساء وشروط خدمتهن وتطويرهن الوظيفي وترقيتهن :

٦ - يطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يواصل تقديم تقارير إلى الجمعية العامة عن حالة المرأة في الأمانة العامة للأمم المتحدة وأن يجعل ، على أساس منتظم ، إلى لجنة مركز المرأة ما يلي :

(أ) تقرير الأمين العام عن تحسين مركز المرأة في الأمانة العامة للأمم المتحدة :

(ب) الفروع ذات الصلة من التقرير السنوي للأمين العام عن تكوين الأمانة العامة للأمم المتحدة :

(ج) الفروع ذات الصلة من التقارير الأساسية المتعلقة بلجنة الخدمة المدنية الدولية :

(د) القرارات والمقررات والتقارير ذات الصلة والمبادئ التوجيهية للعالة في المنظمات الدخلية في النظام الموحد للأمم المتحدة بما في ذلك المعلومات المتعلقة بتوسيع الموظفات حسب الجنسية وحسب الرتبة .

لتحفيض الطلب غير المشروع على المخدرات والمؤثرات العقلية بخفيضاً كبيراً :

٨ - يطلب إلى الأمين العام أن يدعو جميع الحكومات إلى تنفيذ هذا القرار . وفقاً للإعلان الصادر عن المؤتمر الدولي المعنى بإساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها ، وللمخطط الشامل المتعدد التخصصات للأنشطة المقبولة في مجال مكافحة إساءة استعمال المخدرات ،

الجلسة العامة ١٣  
٢٥ أيار / مايو ١٩٨٨

١٧/١٩٨٨ - تحسين مركز المرأة في أمانات منظومة الأمم المتحدة

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

إذ يشير إلى أن ميثاق الأمم المتحدة ينص على لا تفرض الأمم المتحدة قيوداً تحد بها جواز اختيار النساء ، والرجال للاشتراك بأية صفة وعلى وجه المساواة في أعمال الهيئات الفرعية والرئيسية للأمم المتحدة ،

وإذ يلاحظ الأهمية التي علقتها استراتيجيات نيروبي ٣٥٦ و ٣١٥ و ٣٠٦ و ٣٥٨ ، على تعين النساء في المستويات العليا لمناصب اتخاذ القرارات والمناصب الإدارية<sup>(٣٠)</sup> .

وإذ يضع في اعتباره التوصية ٤٦ الصادرة عن فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى لاستعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة<sup>(٣١)</sup> .

وإذ يشير إلى تقرير الأمين العام بشأن تحسين مركز المرأة في الأمانة العامة للأمم المتحدة<sup>(٣٢)</sup> ،

وإذ يشارك الأمين العام اهتمامه الوارد في ذلك التقرير بآلاً تُضمار مصالح النساء في الأمانة العامة بشكل غير متناسب من جراء التدابير المتعلقة بإعادة تشكيل هيكل الأمانة العامة وتحفيض النفقات ،

١ - يطلب إلى كل مؤسسة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تسمى ، في حدود المخصصات الحالية لدوائر شؤون

(٣٠) انظر : تقرير المؤتمر العالمي لاستعراض وتقدير منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلم ، نيروبي ، ١٥ - ٢٦ تموز / يوليه ١٩٨٥ (A/41/49) .

(٣١) انظر : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الخامسة والأربعين ، الملحق رقم ٤٩ (A/41/49) ، الفصل الرابع ، الفرع بـ .

(٣٢) A/C.5/42/24